

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Mubend Ulhag - Tibirett -
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محمد أولحاج
- البويرة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

عنوان المذكرة

دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير
تخصص إدارة مالية

الأستاذ المشرف :

- بصيري محفوظ

من اعداد الطالبتين:

- أعراب عائشة .

- بلبال أسماء

تحت إشراف اللجنة :

وعيل ميلود رئيسا

بصيري محفوظ مشرفا

حدادو فهيمة مناقشا

السنة الجامعية 2020-2019

إهداء

أهدي ثمرة عملي إلى من يعجز اللسان على الثناء عليها و القلم عن وصف فضلها

إلى التي قيل عنها أن الجنة تحت قدميها " أمي "
إلى من أشعل مصباح عقلي وأطفأ ظلمة جهلي مرشد لي نحو العلوم
والمعرفة "أبي "

إلى أخوتي و عائلتي المحترمة " أعراب و سعيدي "
وفي الأخير نحتسب هذا العمل لله لا نركي على الله عملا راجيين منه أن
يجعله من صالح الأعمال .

عائشة



إهداء

إلى من أعطتني الحب و الحنان و علمتني العطاء و التسامح و رأتني
أخطوا الخطوات الأولى في حياتي و أكبر أمام أعينها :حبيبتي " أمي "
إلى الذي تعلمت منه حروفي الأولى و تعب علي من أجل أن اصل لهذا
اليوم إلى سندي و حبيبي " أبي "

إلى أجمل هدية أهديتني إياها أمي " إخوتي "

و أدامكم الله علي نعمة

إلى كل عائلة " بلبال " و " هلال " و كل

صديقاتي

أسماء



شكر

لا يسعنا إلا أن نسجد لله سبحانه و تعالى حمدا شكرا على عظيم
نعمته و على عونه و توفيقه في إتمام هذه الدراسة ، و بعد
نتقدم بخالص الشكر و التقدير و العرفان بالجميل لأستاذنا الفاضل
" بصيري محفوظ " و ذلك على قبوله الإشراف على هذه الدراسة
فقد كان نعم الموجه و المرشد فله من عظم الشكر
و التقدير كما نتقدم بجزيل الشكر و الامتنان إلى الأستاذة الكريمة
" حدادوف " حفظها الله على مساعدتها و نصائحها القيمة
كما لا ننسى أن نتقدم بالشكر الجزيل مسبقا إلى الأساتذة أعضاء
لجنة المناقشة كل باسمه
و في الأخير نشكر كل من ساعدنا في إتمام هذا العمل
من قريب أو من بعيد و لو بكلمة طيبة .



المخلص :

تواجه المؤسسات باختلاف أنواعها عديد المشاكل فيما يخص الحفاظ على الضبط الداخلي و السير الحسن للنشاطات و تنفيذ الخطط و الإجراءات بشكل يسمح بتحقيق الأهداف المسطرة و كل ذلك راجع إلى التغيرات الحاصلة في بيئة الأعمال الداخلية و الخارجية للمؤسسة و ما تحويه من تهديدات قد تشكل خطرا على استمرارية هذه الأخيرة .

يعد التدقيق الداخلي من أهم الأدوات الرقابية التي تساعد المؤسسة على بلوغ أهدافها ،حيث تعمل على تقييم الأداء للأنشطة المحاسبية و المالية و التشغيلية من خلال المتابعة المستمرة و التركيز على الكفاءة و الفعالية في التنفيذ مما يؤثر على الأداء المالي للمؤسسة من حيث الضبط و الفعالية ، و هذا ما استخلصناه من الدراسة النظرية للموضوع كون التدقيق الداخلي يعمل على ضبط الأداء التشغيلي للمؤسسة و أيضا المساهمة في تقييم الأداء المالي بشكل صحيح بالاعتماد على قوائم مالية دقيقة و ذات مصداقية إلى جانب توصيات و اقتراحات المدقق الداخلي التي تدعم عملية اتخاذ القرار في جوانب عدة من أنشطة المشروع .

الكلمات المفتاحية : التدقيق ، التدقيق الداخلي ، الأداء المالي ، تقييم الأداء المالي .

Summary:

All kinds of enterprises face many problems concerning the maintenance of internal regulation and conduct and the execution of plans and procedures in a manner that allows the achievement of the goals intended. All of this depends on the variations occurring in internal and external activities of the enterprise and on what threatens its continuity.

The internal audit is one of the most important tools of control that helps the enterprise to achieve its goals. It evaluates financial and operational activities through the constant observation and the focus on the competence and effectiveness in execution which effects the financial performance of the enterprise. This has been derived from the theoretical study of the subject, that suggests that the internal review regulates the performance of the enterprise and also contributes in evaluating the financial performance depending on precise and credible financial lists and the recommendations and suggestions of the internal reviewer in which present the back up of the decision making to many aspects of the project.

Key word: Audit, Internal audit, Auditing activities, The Performance
Financial performance.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

	الإهداء 1
	الإهداء 2
	الشكر
I	الملخص
IV	فهرس المحتويات
VII	فهرس الأشكال
IX	قائمة الرموز والاختصارات
أ-ج	مقدمة
01	الفصل الأول : ماهية التدقيق الداخلي
02	تمهيد
03	المبحث الأول : نشأة و مفهوم التدقيق الداخلي
03	المطلب الأول : نشأة و تطور التدقيق الداخلي
05	المطلب الثاني : مفهوم التدقيق الداخلي
09	المبحث الثاني : آليات وقع نظام التدقيق الداخلي و أهدافه
09	المطلب الأول : آليات وضع نظام التحقيق الداخلي
14	المطلب الثاني : أهداف التدقيق الداخلي
15	المبحث الثالث : مراحل عملية التدقيق الداخلي
15	المطلب الأول : مرحلة التحضير
16	المطلب الثاني : مرحلة التنفيذ
16	المطلب الثالث : مرحلة عرض النتائج
18	خلاصة الفصل الأول
20	الفصل الثاني : علاقة التدقيق الداخلي بالأداء المالي
21	تمهيد
22	المبحث الأول : مفهوم الأداء المالي و العوامل المؤثرة فيه
22	المطلب الأول : مفهوم الأداء المالي
24	المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في الأداء المالي
27	المبحث الثاني : المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي
27	المطلب الأول : مؤشرات التوازن المالي
28	المطلب الثاني : مؤشرات السيولة
29	المطلب الثالث : مؤشرات المردودية

31	المبحث الثالث : أهمية التدقيق الداخلي في تقييم الأداء المالي
31	المطلب الأول : دور التدقيق الداخلي في تحقيق أهداف الأداء المالي
34	المطلب الثاني : دور المدقق في تحسين الأداء المالي.....
35	المطلب الثالث : دور التدقيق الداخلي في اتخاذ القرار المالي
39	خلاصة الفصل الثاني.....
44	الخاتمة.....
47	المراجع.....

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال :

الرقم	العنوان	الصفحة
01	المبادئ الأساسية لتدقيق الداخلي	10
02	المعايير الأساسية للتدقيق الداخلي	13

قائمة الرموز والاختصارات

قائمة الرموز والاختصارات:

BFR	Besoin en Fonds de Roulement
FRNG	Fond De Roulement Net Global
TN	Trésorerie Net

مقدمة

عرف وقتنا الحالي قفزة نوعية في مجالات عديدة، نذكر منها المجال الاقتصادي فبانهيار أكبر الشركات عالميا في القرن الحالي وبكثرة الأزمات الاقتصادية، اهتمت أغلب المؤسسات باللجوء إلى أدوات رقابية تكون مستقلة عن الإدارة تساعد في القيام بوظائف المؤسسة بكفاءة وفعالية، وذلك من خلال التحقق من دقة التسجيلات المحاسبية ومطابقتها للعمليات والتأكد من مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات المنتهجة، مما اضطرها إلى الاعتماد والبحث عن خلية داخلية تقوم بعملية التدقيق والتي تتمثل في التدقيق الداخلي.

شهد التدقيق الداخلي مجموعة تغيرات، حيث يوحى إلى الأهمية القصوى والدور الفعال الذي يلعبه في توجيه المؤسسات وذلك من خلال تقييم مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعية، حماية الأصول والممتلكات والتحقق من اكتمال السجلات المحاسبية ومدى صدق القوائم المالية وعكسها للوضع المالية وبما أننا نتحدث عن الوضعية المالية للمؤسسة لابد من ذكر موضوع الأداء المالي الذي هو عبارة عن مرآة تعكس الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام مجموعة الأدوات، منها المؤشرات التقليدية متمثلة في النسب المالية المردودية والتوازنات المالية و المؤشرات الحديثة، متمثلة في القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة وغيرها...ومن خلال ما تقدم يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية:

- كيف يساهم التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة ؟

و للإجابة على الإشكالية الرئيسية ، نطرح التساؤلات التالية :

1- هل يؤثر التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات المالية السليمة ؟

2- كيف يمكن قياس أداء المالي للمؤسسة ؟

3- ما هو دور التدقيق الداخلي داخل المؤسسة ، و هل يساهم فعلا في تحسين أدائها المالي ؟

2-فرضيات الدراسة :

1- للتدقيق الداخلي دور جوهري في تحسين الأداء المالي من خلال اتخاذ القرارات المالية الجيدة .

2-يعتبر الأداء المالي الأداة العاكسة لنشاط المؤسسات ، حيث يقوم بقياس مدى التوصل الى

تحقيق الأهداف المسطرة مسبقا .

3-يعمل التدقيق الداخلي على اكتشاف الانحرافات داخل المؤسسة و تظهر مساهمته في تحسين الأداء المالي بطريقة غير مباشرة من خلال تأثيره على الوظائف المؤثرة في الوظيفة المالية .

3-أهداف الدراسة :

- 1-إبراز ضرورة وجود وظيفة التدقيق الداخلي لأهميتها البالغة .
- 2-إظهار مفهوم الأداء المالي و مدى تأثيره بعدة وظائف أخرى من بينها وظيفة التدقيق الداخلي.
- 3-محاولة إبراز مساهمته التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي فعليا .

4-أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الموضوع في إظهار دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية بإعتبار أن التدقيق الداخلي من شأنه أن يساهم في إتخاذ القرارات المالية التي تصب في مصالح المؤسسة.

5-منهج الدراسة :

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي حيث تمثل في وصف المفاهيم المتعلقة لمتغيرات الدراسة بالاعتماد على عدة مراجع متنوعة من كتب و رائل و كذا أطروحات مقالات .

6- الدراسات السابقة :

- 1-نور الدين مزيان ، تقييم فعالية دققة التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الاقتصادية العمومية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، 2012-2013 جامعة باجي مختار ، عنابة ، الجزائر .
- هدفت هذه الدراسة لتبيين ما يلي :

- التعرف على دور الذي تلعبه وظيفة التدقيق الداخلي في مؤسسة .
- التعرف على أهداف التدقيق الداخلي (أساس تقييم فعالية التدقيق الداخلي) .
- مدى مساهمته التدقيق الداخلي في عملية حكومة الشركات .

النتائج المتوصل إليها :

- من الدعائم الأساسية لحكومة الشركات ضرورة وجود وظيفة تدقيق داخلي فغاية .
 - يقوم التدقيق الداخلي بإضافة قدمت المنشأ من خلال الوظائف التي أصبح يطلع بأدائها في إطار حكومة الشركات التي تشمل توفير المعلومات للإدارة بكل مستوياتها .
- 2-شكري معمر سعاد ، دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،2009،جامعة محمد بوقرة ، بومرداس ، الجزائر .

هدفت الدراسة تبين :

- مدى إسهام إجراءات الرقابة الداخلية المطبقة في تسهيل دور المواجهة المالية في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية و من النتائج المتوصل إليها من الدراسة :
- ان قيام المراجع الداخلي المالي بفحص مختلف البيانات المالية للمؤسسة و ضمان دقتها لابد أن يكون في ظل نظام فعال الرقابة الداخلية .

7- هيكل الدراسة :

مقدمة.

الفصل الأول : ماهية التدقيق الداخلي .

المبحث الأول: نشأة و مفهوم التدقيق الداخلي .

المبحث الثاني : آليات وضع نظام التدقيق الداخلي و أهدافه .

المبحث الثالث : مراحل عمليات التدقيق الداخلي .

الفصل الثاني : علاقة التدقيق الداخلي بالأداء المالي.

المبحث الأول : مفهوم الأداء المالي و العوامل المؤثرة فيه .

المبحث الثاني : المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي .

المبحث الثالث : أهمية التدقيق الداخلي في تقييم الأداء المالي .

الخاتمة.

الفصل الأول

ماهية التدقيق الداخلي

تمهيد :

شغلت المؤسسة الاقتصادية حيزا معتبرا في الاقتصاد ككل باعتبارها النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي، ونظرا للبيئة المتغيرة والمملوءة بالمخاطر التي تعمل بها المؤسسة الاقتصادية وجب أن يكون عملها تحت رقابة شاملة ومختلفة وكان الدقيق أهمها، لتحقيق مجموعة من الأهداف من خلال إتباع مجموعة من المعايير في تطبيقها للتدقيق، ويعتبر التدقيق الداخلي كنوع من أنواع التدقيق ذو أهمية بالغة كونه يعتبر رقابة ذاتية للمؤسسة على أعمالها.

ولتوضيح كل ما سبق تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث :

المبحث الأول : نشأة و مفهوم التدقيق الداخلي .

المبحث الثاني : آليات وضع نظام التدقيق الداخلي .

المبحث الثالث : مراحل عملية التدقيق الداخلي .

المبحث الأول : نشأة و مفهوم التدقيق الداخلي

يلعب التدقيق دورا هاما في الدورة الاقتصادية فهو من المواضيع التي طرحت في جميع أنحاء العالم، كما يعتبر تقرير المدقق نهاية نظام المعلومات المحاسبية للمؤسسة، فهو الذي يعطي ملخصا كاملا لمحتوى المعلومات التي تبين الوضع المالي للمؤسسة.

المطلب الأول : نشأة و تطور التدقيق الداخلي

يرى المؤرخون أن ظهور التدقيق الداخلي يعود إلى أكثر من ستة آلاف سنة مضت ،حيث يعتقد بوجود دليل على أن هناك أنظمة رسمية للتسجيل والتحقق، كانت تستخدم في ذلك الوقت في منطقة الشرق الأدنى، وبدأ الاهتمام بالتدقيق الداخلي يزداد في أوروبا في القرن الثامن عشر ميلادي نتيجة ظهور حالات كثيرة للعش، حيث اقتضت في بادئ الأمر على التدقيق المحاسبي للتأكد من صحة تسجيل العمليات المالية واكتشاف الأخطاء إن وجدت، ولكن أدى النمو المتواصل في أنشطة الأعمال ، وكبر حجم المؤسسات وتعدد العمليات التي تقوم بها، إلى زيادة الاهتمام بالوظيفة الرقابية للإدارة وظهرت الحاجة إلى وجود التدقيق الداخلي كنشاط رقابي مستقل يساعد الإدارة في القيام بوظيفتها الرقابية بفاعلية وكفاءة، وذلك من خلال تقييم مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعية، وحماية الأصول، التحقق من دقة واكتمال السجلات المحاسبية وما تحتوي عليه من بيانات، تقييم كفاءة العمليات التشغيلية للمؤسسة، وكفاءة العاملين فيها إذ ترتب على ذلك الاعتراف بالدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي كوظيفة رقابية تمتد إلى كل الجوانب المالية والتشغيلية في المؤسسة واتسع نطاق استخدامها وأصبحت تستخدم كأداة لفحص تقييم مدى فعالية الأساليب الرقابية ومد الإدارة العليا بالمعلومات، بهذا أصبح التدقيق الداخلي أداة تبادل المعلومات واتصال بين المستويات الإدارية المختلفة والإدارة العليا، وانعكس هذا التطور الملحوظ للتدقيق على شكل برنامج للمراجعة .

فكما هو معروف أن هذا البرنامج في السنوات الأولى لظهور التدقيق كان يركز على تدقيق العمليات المحاسبية والمالية، لكن بعدما تم توسيع نطاق التدقيق، أصبح هذا البرنامج يتضمن تقييم نواحي النشاطات الأخرى.

إن الزيادة في حالات الفشل وإفلاس المؤسسات الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية ففي الأربعينات من القرن السابق، أدى إلى ضرورة الاعتراف بالتدقيق الداخلي كمهنة تكون لها

مقوماتها التي تمكنها من تحقيق الغرض منها، حيث تم إنشاء معهد المراجعين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1941 .

وذلك بغرض تطوير التدقيق الداخلي كمهنة يعترف بها، وأدى إنشاء فروع عديدة لهذا المعهد في عدد كبير من الدول الى انتشار ضرورة تطوير التدقيق الداخلي الذي أصبح يمارس كوظيفة تتوافر لها مقوماتها من وجود معايير مهنية لممارستها، ترخيص بمزاولتها وقواعد السلوك المهني التي يجب الالتزام بها، مع ضرورة التعليم والتطوير المستمر لممارسي المهنة.

نلاحظ من خلال هذا التطور التاريخي للتدقيق الداخلي أن هذا الأخير له ما يؤهله من المقومات ان يلعب دورا كبيرا في عملية اتخاذ القرار، وعلى جميع المستويات وخاصة الإدارة العليا¹.

وبحلول عام 1957 م حتى عام 1971 م تم توسيع نطاق بيان مسؤوليات التدقيق الداخلي على نحو كبير ليشتمل على عدد كبير من الخدمات المقدمة للإدارة مثل مراجعة وتقييم سلامة وكفاية أدوات الرقابة المحاسبية والمالية والتشغيلية، والتحقق من مطابقة الأصول للواقع الفعلي وحمايتها من الخسارة، ليتم اعتماد معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي بصفة رسمية في عام 1978 م، التي استهدفت ما يلي:²

-المساهمة في توصيل دور نطاق وأهداف التدقيق الداخلي للآخرين.

-توحيد مهنة التدقيق الداخلي عبر العالم.

-وضع أساس للقياس الثابت لعمليات التدقيق الداخلي.

-وضع آلية يتم من خلالها الاعتراف الكامل بالتدقيق الداخلي كمهنة.

وفي وقتنا الراهن أصبح التدقيق الداخلي بالغ الأهمية باعتبارها أداة إدارية يمكن الاعتماد عليها في ترشيد العملية الإدارية، فقد ابتدأ بنطاق ومجال ضيق يقتصر على تدقيق القيود والسجلات المالية، ثم اتجهت بعد ذلك نحو المجالات الإدارية والتشغيلية نتيجة الظروف الاقتصادية.

أما في الجزائر فيمكن القول أن هذه الوظيفة حديثة الاعتراف بها كنشاط لا يمكن الاستغناء عنه، فلم ينص عليها المشرع الجزائري إلا في نهاية الثمانينات من خلال المادة 40 من القانون التوجيهي 1988م الذي ينص على أنه " يتعين على المؤسسات 01/ 01/ الصادر بتاريخ / 12 : للمؤسسات

¹- فتحي رزق السرافري وآخرون ، الاتجاهات الحديثة في الرقابة و التدقيق الداخلي ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، 2002 ، ص ص 65-66.

²- أحمد حلمي جمعة ، دار الإدارة لتطوير المعرفة في مهنة التدقيق الداخلي وتأثيره على دور المدقق الداخلي ، ورقة بحثية في المؤتمر العلمي السنوي الثالث ، جامعة الزيتونة ، الأردن 29/27 أبريل 2004 ، ص 09

رقم 88 الاقتصادية العمومية تنظيم وتدعيم هياكل داخلية خاصة بالمراقبة في المؤسسة وتحسين بصفة مستمرة أنماط سيرها وتسييرها " 1، كما أكمل في نص المادة 58 على أنه: "لا يجوز لأحد أن يتدخل في إدارة وتسيير المؤسسة الاقتصادية خارج الأجهزة المشكلة قانونا والعاملة في إطار الصلاحيات الخاصة بها، تشكل كل مخالفة لهذا الحكم تسييرا ضمنيا ويترتب عنها تطبيق قواعد المسؤولية المدنية والجزائية المنصوص عليها في هذا الشأن" 2

المطلب الثاني : مفهوم التدقيق الداخلي

و في هذا المطلب سنتطرق إلى ما يلي :

أولا : تعريف التدقيق الداخلي

يعرف التدقيق الداخلي من طرف مجمع المحاسبين القانونيين بإنجلترا على أنه: "تدقيق للأعمال والسجلات، يتم داخل المشروع بصفة مستمرة، وأحيانا بواسطة موظفين يعينوا لهذا الغرض، ويختلف نطاق وأهداف التدقيق الداخلي كثيرا في المشروعات المختلفة، وقد يمتد خصوصا في المشروعات الكبيرة إلى أمور متعددة لا تتعلق مباشرة بالنواحي المحاسبية بطبيعتها" 3 نلاحظ من خلال هذا التعريف أنه يبرز عملية التدقيق الداخلي على أنها مجموعة إجراءات يقوم بها موظفون معينون وتختلف هذه الإجراءات باختلاف حجم وطبيعة المشروعات. كما عرفه آخرون على أنه: "يقوم بهذا التدقيق هيئة داخلية أو مدققين تابعين للمؤسسة وذلك من أجل حماية أموال المؤسسة، ولتحقيق أهداف الإدارة كتحقيق أكبر كفاية إدارية وإنتاجية ممكنة . للمشروع وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية" 4 يركز التعريف على الجهة القائمة بعملية التدقيق وذلك من أجل تحقيق أهداف الإدارة المرسومة مسبقا.

وعرف التدقيق الداخلي أيضا: "أنه نشاط مستقل وهاذف يعطي المؤسسة تأمينا حول درجة كفاءة العمليات فيها، ويعطي نصائح لتحسين هذه الكفاءة ويساهم في إنتاج قيمة مضافة، ويساعد المؤسسة

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد الثاني، القانون 88-01 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 م، ص 109.

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد الثاني والعشرون، القانون 91-01، الصادر بتاريخ 27 جانفي 1991 م، ص 112.

3- سعود الحايدي، تدقيق الحسابات، دار هون للنشر والتوزيع، عمان 2012م، ص ص 24-26.

4- خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، صاحب النظرية والعلمية، جار وائل للنشر، الطبعة الخامسة، 2010، عمان، ص

في بلوغ أهدافها وتقييمها عن طريق عملية منظمة وممنهجة، وهذا المسار لإدارة الأخطار والتحكم فيها . "وتسييرها في المؤسسة، ويعطي هذا المسار الداخلي بدائل لزيادة الكفاءة¹.

يلخص هذا التعريف أن التدقيق هو عملية منظمة وممنهجة، تهدف إلى إدارة الأخطار، من أجل إيجاد بدائل لزيادة الكفاءة.

ويعرف أيضا التدقيق الداخلي بأنه " :عملية تحليل وتقييم لفعالية باقي العمليات في المؤسسة، كما . أنه يغطي كافة وظائف المؤسسة، الإنتاج، التسويق، الموارد البشرية، المالية والمحاسبية "يوضح هذا التعريف نطاق التدقيق الداخلي فهو عملية تقييمية لكل وظائف المؤسسة.

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص مفهوم شامل للتدقيق الداخلي كما يلي:

التدقيق الداخلي يعتبر مجموعة من الإجراءات تعنى بتدقيق السجلات والأعمال، يقوم به مجموعة من الموظفين المتخصصين في هذا الموضوع، أو إدارة مستقلة داخل المؤسسة الاقتصادية وذلك من أجل حماية ممتلكات المؤسسة ومساعدتها على تحقيق أهدافها المرسومة مسبقا وتساعد في تجسيد مفاهيم أخرى لإدارة المخاطر.

ثانيا : خصائص التدقيق الداخلي :

يمكن استخلاص مجموعة من الخصائص من التعاريف السابقة أهمها²:

1- التدقيق الداخلي وظيفة شاملة : تطبق في المؤسسات وفي كل الوظائف حيث تنصب على كل وظائف المؤسسات بهدف خدمة الإدارة.

2- التدقيق الداخلي وظيفة دورية : حيث تخضع لها مختلف الوحدات والمصالح لعمليات الفحص والتقييم بصفة مستمرة.

3- الاستقلالية : رغم أن التدقيق الداخلي وظيفة من وظائف المؤسسة إلا أنها مستقلة عن باقي الوظائف الأخرى، فعلى المدقق أن يكون مستقلا حتى يتسم عمله بالموضوعية.

إضافة إلى عدة خصائص أخرى متمثلة في:

-التدقيق الداخلي دعامة أساسية من دعائم نظام الرقابة الداخلية.

-التدقيق الداخلي وظيفة تقوم بها وحدة إدارية من وحدات المؤسسة.

3- عبد الواحد محمد ،محاولة لتقييم حوكمة نظم المعلومات من خلال التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، قسم العلوم التجارية ن جامعة محمد خيضر ، بسكرة ن ص 12.

2- سعاد شكري معمر ، دور المراجعة المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية ،مذكرة -ماجستير ، تخصص مالية المؤسسة ، جامعة أحمد بوقرة ، بومرداس ، 2009، ص54.

-التدقيق الداخلي يسعى لترشيد القرارات بالإدارة من خلال توفير المعلومات الدقيقة والمناسبة في الوقت المناسب.

ثالثا : أنواع التدقيق الداخلي

حدد الباحثون أنواع التدقيق الداخلي بعدة أنواع نذكرها فيما يلي¹ :

1-التدقيق الداخلي المالي :

هو عبارة عن الفحص المنظم للعمليات المالية والقوائم والسجلات المحاسبية المتعلقة بها لتحديد مدى الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات الإدارية وأي متطلبات أخرى، وبالتالي التدقيق المالي هو المجال التقليدي للتدقيق الداخلي، والهدف منه هو إظهار البيانات المالية بصورة موضوعية كي تعكس الوضع الحقيقي للمؤسسة.

2-التدقيق الداخلي التشغيلي :

يعتبر التدقيق التشغيلي هو المجال غير التقليدي للتدقيق الداخلي حيث كان وليدا للتطورات التي حدثت في مجال التدقيق الداخلي، ويطلق عليه أيضا المراجعة الإدارية أو مراجعة الأداء، ويسعى هذا النوع إلى فحص وتقييم أعمال المؤسسة ككل لتحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد المتاحة، وذلك وفق خطة معدة مسبقا ومتفق عليها من الجهات العليا في المؤسسة، فهو بمثابة فحص شامل للوحدة أو المنظمة لتقييم أنظمتها المختلفة ورقابتها الإدارية وأدائها التشغيلي، وفقا لطريقة القياس المحدد ضمن الأهداف الإدارية وذلك للتحقق من كفاءة وفعالية واقتصادية العمليات التشغيلية.

حيث يهدف التدقيق الداخلي التشغيلي إلى تقديم تقارير نافعة ومفيدة للمديرين في مختلف المستويات الإدارية.

3-تدقيق المهام الخاصة :

هذا النوع من التدقيق يتعلق بالمهام التي يقوم بها المدقق الداخلي حسب ما يستجد من موضوعات تكلفه الإدارة العليا للقيام بها ويتفق من حيث الأسلوب أو النطاق مع النوعين السابقين ولكنه يختلف من ناحية التوقيت إذ أنه غالبا ما يكون فجائيا وغير مدرج ضمن خطة التدقيق الداخلي.

¹-كمال محمد سعيد الرنة،مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة ،مذكرة ماجستير ،منشورة، محاسبة و تمويل ،الجامعة الإسلامية ،غزة ،فلسطين ،2009، ص ص ،22-24.

رابعاً : أهمية التدقيق الداخلي

- يحقق وجود إدارة مستقلة للتدقيق الداخلي مجموعة من الفوائد، يمكن إيجازها كما يلي¹:
- 1- تجنب التكاليف المرتفعة التي يتطلبها تنفيذ مراجعة مستمرة من قبل المدققين الخارجيين حيث أن وجود إدارة للتدقيق الداخلي تقوم بعملها بالشكل الصحيح، يقلل إلى حد كبير من عمل المدقق الخارجي ويختصر وقت هذا الأخير وتكاليفه.
 - 2- كون المدققين الداخليين يطلعون على جميع الأعمال باعتبارهم مستخدمين بشكل دائم لدى المؤسسة، فإن عملهم هذا يسمح لهم بالتعامل مع كافة المستويات في المشروع
 - 3- يحقق التدقيق الداخلي إعداد تقارير متعددة تنفذ بدقة وكفاءة بالغتين من قبل الدوائر المحاسبية المختلفة بناء على طلب الإدارة.
 - 4- يؤكد على مراقبة مستمرة لأنظمة الضبط الداخلي والتطبيق التفصيلي لطرق التدقيق الأصولية.
 - 5- يمكن الإدارة من تدريب موظفيها المستقبليين وفق معرفة تفصيلية للأعمال والتي تمكنهم من دراسة المشكلات مهما كان نوعها وتوفير لهم الإمكانية في المقارنة الانتقادية للتقنيات والأنظمة والتعليمات التي يتطلب وضعها في التنفيذ.

¹-مصطفى يوسف كافي ، تدقيق الحسابات في ظل البيئة الالكترونية و اقتصاد المعرفة ،مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ،عمان الأردن، 2012.

المبحث الثاني : آليات وضع نظام التدقيق الداخلي و أهدافه

تشمل مهمة التدقيق الداخلي مجموعة من الآليات التي تقوم عليها من أجل وضع نظام فعال يحقق أهدافها ، و سنتعرف في هذا المبحث على كل من آلياته و أهدافه .

المطلب الأول :آليات وضع نظام التدقيق الداخلي

لابد أن لمهمة التدقيق الداخلي مبادئ وقواعد تقوم عليها، مثله مثل بقية الوظائف الموجودة في المؤسسة، وتتحدد باعتماد مجموعة من المعايير، كما يوجد له عدة أنواع وأوجه.

أولا :مبادئ التدقيق الداخلي

وضع معهد المدققين الداخليين دليلا جديدا لأخلاقيات مهنة التدقيق الداخلي وقد تضمن الدليل أربعة مبادئ أخلاقية واثنتي عشر قاعدة سلوكية يمكن تناولها على النحو الآتي¹:

¹ - اعداد الطالبتين بالاعتماد على :أحمد حلمي جمعة :المدخل الى التدقيق والتأكيد الحديث، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان، 2009، ص47 .

الشكل رقم (01) : المبادئ الأساسية للتدقيق الداخلي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: أحمد حلمي جمعة ، مرجع سبق ذكره ، ص47 .

ثانيا :أركان التدقيق الداخلي

من أجل استكمال عملية التدقيق الداخلي وتحقيق الأهداف المرجوة منها وتنفيذها بالنهج الصحيح يجب توفر مجموعة من عناصر وأركان تتمثل فيما يلي¹ :

1-الفحص والتدقيق :يعتبر الفحص عنصرا وركنا أساسيا من أركان التدقيق الداخلي والذي يدور حول التأكد من مدى صحة العمليات المالية والمحاسبية من حيث:

-الدقة في تسجيل هذه العمليات دفتريا.

-التوجه المحاسبي للعمليات المالية والتحديد السليم لطرفي العملية (مدين، دائن)

-مدى صحة وقانونية المستندات الدالة على حدوث العمليات المالية باعتبارها من القرائن الأساسية أو الرئيسية للتدقيق.

2-التحليل :يتمثل هذا العنصر في عملية الفحص الانتقادي للسياسات الإدارية وإجراءات الرقابة الداخلية والسجلات والتقارير لتحديد نقاط الضعف فيها.

3-الالتزام :يتمثل هذا العنصر في الإجراءات التي يضعها المدقق الداخلي في سبيل التأكد من مدى التزام العاملين في المؤسسة بالسياسات الإدارية المرسومة وأداء العمليات وفقا للنظم الموضوعة والقرارات المتخذة في هذا المجال.

4-التقييم :ويتمثل هذا الركن في تحديد نتيجة العناصر السابقة على أن المدقق الداخلي يركز في هذا العنصر حول تقييم ما يلي:

-مدى كفاءة وفعالية السياسات الإدارية المختلفة والإجراءات في تحقيق الأهداف.

-يكون هذا التقييم بهدف:

-ترشيد الموارد مستقبلا.

-تطوير وتحسين مستوى الأداء في المشروع.

5-التقرير :يعتبر التقرير العنصر الأخير من عناصر التدقيق الداخلي باعتباره الأداة الرئيسية التي يعبر فيها المدقق عن ما يلي:

-المشاكل التي واجهها وأسبابها.

¹ - محمد السيد سرايا ، أصول وقواعد المراجعة و التدقيق الشامل ، دار النشر و التوزيع ، مصر ، 2007، ص ص 129-131.

-نقاط الضعف في السياسات والإجراءات.

-التوصيات المناسبة لمعالجة نقاط الضعف ومحاولة لحل المشاكل.

-بلورة النتائج النهائية التي توصل إليها نتيجة عملية التدقيق الداخلي الذي قام به، ويرفع هذا التقرير

إلى الإدارة العليا لتنفيذ ما جاء في التقرير من توصيات وأداء وملاحظات وتحفظات.

ثالثا :معايير التدقيق الداخلي

والمتمثلة في المعايير الخمسة التالية¹:

¹- من إعداد الطالبتين بالاعتماد على السيد محمد ، المراجعة الرقابية المالية (المعايير و القواعد)، دار الكتاب ،الحديث للنشر و التوزيع ، مصر ،2008، ص ص 147-150.

الشكل رقم (02) : المعايير الأساسية للتدقيق الداخلي



المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على : السيد محمد ، المراجعة و الرقابة المالية ، دار الكتاب

الحديث للنشر و التوزيع ، مصر ، 2008 ، ص ص ، 147-150 .

المطلب الثاني : أهداف التدقيق الداخلي

- تطورت أهداف التدقيق الداخلي بتطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في منشأة الاعمال لمساعدة الإدارة مواجهة تحدياتها المتمثلة في¹:
- التأكد من مدى ملائمة وفعالية السياسات و إجراءات الضبط الداخلي المعتمدة لبيئة وظروف العمل والتحقق من تطبيقها.
 - التأكد من الالتزام الإدارة والدوائر من خلال ممارسة أعمالها بتحقيق الاهداف والسياسات و الإجراءات المعتمدة خلال فترة زمنية أو مالية معينة.
 - اقتراح الإجراءات اللازمة لزيادة كفاءة وفعالية الدوائر التنفيذية والأنشطة، تأكيداً للمحافظة على الممتلكات والموجودات.
 - التأكد من صحة البيانات، ومدى اعتماد العمليات،
 - مراجعة إجراءات إدارة وما اشتملت عليه من مركز الخطر،
 - مراجعة فعالية الاساليب المعتمدة لتقييم تلك المخاطر،
 - التأكد من الالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها،
 - اعداد تقارير مفصلة ودورية بنتيجة التدقيق ورفعها الى أعلى سلطة تنفيذية.

¹ - مصطفى يوسف كاسي، مرجع سبق ذكره ، ص22.

المبحث الثالث : مراحل عملية التدقيق الداخلي

تتميز مهمة التدقيق الداخلي بكونها تتبع نفس المنهجية مهما كان الهدف المسطر لها، ويستخدم في ذلك تقنيات معترف بها تخضع لقواعد محددة يستوجب احترامها لتحقيق عمل كامل وفعال، وتتكون مهمة التدقيق الداخلي من ثلاث مراحل أساسية : مرحلة التحضير ، مرحلة التنفيذ ، مرحلة عرض النتائج.¹

المطلب الأول :مرحلة التحضير

إن مهمة التدقيق الداخلي تستوجب تحضيراً جيداً حتى تتمكن من تحقيق أهدافها المسطرة والتي تعتبر بمثابة الإطار الذي يحدد مجال تدخلها وهذه المرحلة في حد ذاتها تتم وفق مراحل فرعية مرتبة كالآتي:

- 1-الأمر بالمهمة :** يتمثل الأمر بالمهمة في الوثيقة المسلمة من طرف الإدارة العامة للمؤسسة إلى قسم التدقيق الداخلي من أجل إعلام المسؤولين بالانطلاق في عملية التدقيق، فالأمر بالمهمة يحدد الأهداف المراد تحقيقها من طرف قسم التدقيق الداخلي لصالح الإدارة العليا.
- 2-خطة التقرب :** بعد أن يقوم المدقق بالإطلاع والفهم للمهمة المكلف بها، ومن خلال المعلومات التي قام بتجميعها بعد انطلاقه، فإنه يقوم بإعداد خطة التقرب، وهي عبارة عن وثيقة تظهر في شكل جدول يقوم بتقسيم النشاط أو الوظيفة محل التدقيق إلى مجموعة أعمال أولية، سهلة الملاحظة، حيث يقسم الجدول إلى عمودين، يبين العمود الأول تقسيمات الأعمال أو العمليات الأولية، بينما العمود الثاني أهداف تلك الأعمال أو العمليات.
- 3-جدول القوى والضعف :** هذا الجدول يعتبر كخاتمة لمرحلة تحليل المخاطر المعدة على أساس الأهداف المعروفة في خطة التقرب فهو يعرض بطريقة موجزة ومبررة ملاحظات أو وجهة نظر المدقق حول كل ما قام بدراسته، فهذا الجدول يسمح بترتيب المخاطر بهدف تحضير التقرير التوجيهي.

- 4-التقرير التوجيهي :** يعرف التقرير التوجيهي أسس وحدود تحقيق مهمة التدقيق الداخلي، ويعرض الأهداف التي يجب الوصول إليها من طرف المدققين والتدقيق، فاختيار اتجاه مهمة التدقيق

¹ - لطفي شعباني-المراجعة الداخلية مهمتها ومساهماتها في تحسين تسيير المؤسسة ، مذكرة الماجستير ، منشورة ن تخصص إدارة أعمال ،جامعة الجزائر ،2003-2004، ص 77.

يكون انطلاقا من جدول القوى والضعف الذي ينتج في النهاية التقرير التوجيهي والذي يكون ممضى من طرف مسؤول أو مشرف التدقيق.

5-برنامج التحقيق : يستعمل هذا البرنامج لتحقيق الأهداف المسطرة في التقرير التوجيهي، فهو بمثابة وثيقة داخلية بقسم التدقيق، موجه للتعريف بالمهمة، توزيع الفريق، التخطيط ومتابعة أعمال المدققين وتعريفها، وذلك للتحقق منها، ومن حقيقة نقاط القوة والضعف، فمن خلاله نتأكد من وجود نقاط القوة ومدى تأثير نقاط الضعف.

المطلب الثاني : مرحلة تنفيذ المهمة :

تعتبر هذه المرحلة بمثابة انطلاقة رسمية لعملية التدقيق والتي تهدف إلى الوصول لنتائج وأجوبة لتساؤلات مسيري المؤسسة الطالبين لخدماتها، فهذه المرحلة تحتوي أيضا على مراحل فرعية نعددها فيما يلي: ¹

1-تخطيط عمل التدقيق : يعمل تخطيط عمل التدقيق على تنظيم مهمة التدقيق زمانا ومكانا، من نهاية مرحلة الدراسة إلى توزيع التقرير، فهو يعتبر كوسيلة لمراقبة مدى التقدم في عمل المدققين الداخليين المنفذين للمهمة، فيمكن اعتبار التخطيط لعمل التدقيق بمثابة برنامج لها.

2-ورقة التغطية : وهي وثيقة تعطي في نفس الوقت وصفا لطريقة تنفيذ العمل المعرف في برنامج التحقق وإبراز النتائج المستخلصة في هذا الأخير، كما تعتبر وثيقة التغطية وسيلة للربط بين برنامج التحقق والعمل الميداني لقسم أو جزء منه بنتائجه.

3-ورقة إبراز وتحليل المشاكل : ترتبط هذه الورقة بالمشاكل الميدانية التي يجدها المدقق الداخلي عند قيامه بمهمته، ونعني بهذه المشاكل عدم إمكانية تطبيق إجراء معين أو غيابه كلياً، فكل ورقة يقابلها مشكل في إجراء معين، وعند جمع وترتيب مجمل هذه الأوراق يمكن تشكيل التقرير النهائي لهذه الأوراق وللمهمة ككل، كما يمكن أن تحتوي هذه الورقة على المشكل الذي واجهه، وكذلك الحلول المقترحة له، أما في حالة عدم وجود مشكل يمكن الاستغناء عن استعمال هذه الورقة.

المطلب الثالث : مرحلة عرض النتائج (إنهاء المهمة)

تعتبر هذه المرحلة الأخيرة لمهمة التدقيق الداخلي والتي تنتهي بإعطاء تقرير نهائي يسلم إلى الإدارة العليا أو لطالب خدماتها وبدورها أيضا تتضمن مراحل فرعية وهي ¹ :

¹-لطفي شعباني، مرجع سبق ذكره، ص ص 80-81.

- 1- **هيكل التقرير**: يتكون هيكل التقرير من المشاكل المذكورة في ورقة إبراز وتحليل المشاكل من جهة والنتائج المذكورة في ورقة التغطية، فيما يخص النقاط الإيجابية من جهة أخرى، كما يعتبر أساساً لتحضير التقرير النهائي للمهمة.
- 2 **الاجتماع النهائي أو الإقفال**: يجتمع المشاركون في الاجتماع النهائي لمهمة التدقيق للاستماع إلى النتائج التي تم التوصل إليها.
- 3- **تقرير التدقيق الداخلي**: بعد تقرير المدقق الداخلي الخطوة الأخيرة والهامة في إبلاغ الإدارة عن نتائج تدقيق العمليات والأنشطة المختلفة وأوجه الخلل والقصور في نظام الرقابة الداخلية، ونواحي عدم الالتزام بالقوانين والأنشطة والتعليمات وتنبيه الإدارة على مخاطر هذا الخلل والقصور حيث يتضمن التقرير برنامج الأعمال التصحيحية بحيث يحدد المدقق مستقبلاً كل التوصيات، كما يحتوي التقرير على الملاحق لتفادي إثقال النص كالجداول، النصوص الرسمية، القواعد والإجراءات مع وضع فهرس يسمح بترتيبها.

¹-المرجع نفسه ، ص، 81.

خاتمة الفصل الأول

أصبح التدقيق ذو أهمية بالغة في وقتنا الحالي، باعتبارها وسيلة للحذر، وباعتبار أن التدقيق الداخلي نوع من أنواعه فقد حظي مؤخرًا باهتمام أيضا من قبل المؤسسات الاقتصادية، وذلك من أجل محاربة الغش والأخطاء المهنية بالخضوع إلى مجموعة من المعايير التي تحكمه وتنظم عملية سيره.

الفصل الثاني

علاقة التدقيق

الداخلي بالأداء المالي

تمهيد:

شهد عصرنا الحالي العديد من التغيرات والتطورات خاصة في المجال الاقتصادي حيث امتاز بالتعقيد والتقلب والمنافسة هذا ما أدى لزيادة كفاءة وفعالية المؤسسات ما جعلها تتبنى موضوع الاداء المالي باعتباره الدافع الاساسي لاستمرار ووجود المؤسسات خاصة الصغيرة منها والمتوسطة، ويعرف بأنه الية تمكن فاعلية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة ويوفر نظام متكامل للمعلومات الدقيقة والموثوق بها لمقارنة الاداء الفعلي للأنشطة من خلال استخدام ادوات محددة لتحديد الانحرافات عن الاهداف المحددة مسبقا وهناك مجموعة من الادوات تعمل على تحسين اداء المالي للمؤسسات متمثل في التدقيق الداخلي.

وعليه هناك علاقة تربط التدقيق الداخلي بالأداء المالي وهذا ما سوف نتطرق اليه في

الفصل الثاني و الذي

يقسم إلى ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: الأداء المالي.

المبحث الثاني: مقاييس الأداء المالي.

المبحث الثالث: مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي.

المبحث الأول : مفهوم الأداء المالي و العوامل المؤثرة فيه

مهما كان متاحا للمؤسسة من موارد من مختلف الأنواع فلا يمكن لها استغلالها إلا عن طريق إدارة رشيدة، متطورة وجيدة ولا تستطيع هذه الإدارة معرفة ما حققته من نتائج وما ضيعته من فرص، إلا عن طريق تقييم أدائها المالي وذلك من أجل تحديد خططها المستقبلية. كما يعمل تقييم الأداء المالي في المؤسسة على إيجاد الثغرات ومعالجتها، من خلال مجموعة من المؤشرات التي تعكس مدى نجاح المؤسسة وتطورها، حيث يقوم الأداء المالي على معرفة المستوى المالي داخل المؤسسة أو بالأحرى المركز المالي لهذه الأخيرة.

المطلب الأول : مفهوم الأداء المالي

يعتبر الأداء المالي محاور أساسيا لتحديد ما اذا كانت المؤسسة ناجحة او لا من حيث قراراتها وخططها

أولا : مفهوم الأداء

يعد الأداء موضوعا هاما بالنسبة لجميع منشأة الاعمال بشكل عام ويكاد يكون الظاهرة الشمولية لجميع فروع وحقول المعرفة المحاسبية والإدارية، وعلى الرغم من كثرة البحوث و الدراسات التي تناولت الأداء وتقييمه إلا انه لم يتم التوصل الى اجماع حول مفهوم محدد للأداء، فلا يزال الباحثون مشغولين بمناقشة الأداء كمصطلح فني لمناقشة المستويات التي يحلل عندها والقواعد الأساسية للقياس، ويعتقد أن الاختلاف في مفهوم الاداء نابع من الاختلاف في المعايير والمقاييس التي تعتمد في دراسة الاداء وقياسه التي يعتمدها الباحثون.

وبشكل عام ينظر الى الأداء على انه:

سلسلة من النشاطات المرتبطة بوظيفة متخصصة او نشاط جزئي تقوم به الأداة لتحقيق هدف معين¹ والتي تعني تنفيذ مهمة او تأدية عمل Performer الأداء يرجع الى تسمية الفرنسية القديمة. تحقيق الاهداف المنظمة بغض النظر عن طبيعة واختلاف هذه الأهداف.

هنا خلط وجب التفريق بين الاداء والانجاز:

الأداء: هو الحالة الفعلية للعمل في منظمة على أعلى وتيرة.

الإنجاز: يعبر عن إتمام عمل في نهاية المهمة.

¹ - علي فضالة أبو الفتوح ، التحليل المالي إدارة الأموال ، دار الكتب العلمية للنشر و التوزيع ، 1999، ص20.

ومن خلال ما سبق نعرف الأداء:

بأنه الحالة الفعلية للعمل على مستوى عال من الدقة والوضوح قابلة للملاحظة والقياس¹.

ثانيا : مفهوم الأداء المالي:

أما الأداء المالي فيعرف على أنه " يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف ، وهو الدافع الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم " ².

يوضح هذا التعريف أن الأداء المالي يستخدم مؤشرات مالية معينة تقيس مدى التوصل إلى تحقيق الأهداف المسطرة مسبقا، كما أنه عامل أساسي في توفير الموارد المالية وأداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية .

ويعرف الأداء المالي أيضا بأنه " :مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرهما، أمام الاستخدامات ذات الأجل الطويل وذات الأجل القصير من أجل تشكيل ثروة " ³ يوضح هذا التعريف أن تسيير الأداء المالي هو قدرة المؤسسة على تسيير ممتلكاتها تسييرا جيدا على المدى القصير والطويل.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الأداء المالي يمثل مرآة عاكسة لأداء المؤسسات وانجازاتها، حيث يوضح ويحدد مدى قدرة المؤسسة على استغلال مواردها وإمكاناتها بالشكل الأمثل والذي يوصلها إلى تحقيق أهدافها المسطرة.

ثالثا : خصائص الأداء المالي

تتمثل في مجموعة من الخصائص كالآتي ⁴:

-أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها تجاه الشركة الناجحة.

-أداة لتدارك الثغرات والمشاكل والمعوقات التي قد تظهر في مسيرة الشركة.

¹- محمد الكرفي ، موازنة الأداء و آليات استخدامها في وضع و تقسيم موازنة الدولة ، الأردن ، 2015، ص141.

²-وصفي عبد الكريم الكساسبة ، تحسين فعالية المؤسسة من خلال تكنولوجيا المعلومات ، دار اليازوري للنشر و التوزيع ، عمان ، 2011 ، ص27.

³--محمد محمود الخطيب ، الأداء المالي و اثره على عوائد الأسهم ،دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان ، 2010، ص41.

⁴- السعيد فرحات جمعة ،الأداء المالي لمنظمات الأعمال ،دار المريخ للنشر ، الرياض ، 2002، ص37.

-إداة لتحفيز العاملين لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج ومعايير مالية أفضل.

-إداة للتعرف على الوضع المالي القائم في الشركة في لحظة معينة.

رابعاً : أهمية الأداء المالي:

تتبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في كونه يهدف إلى تقويم أداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة، لتحديد جوانب القوة والضعف في هذه الأخيرة، والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين. كما تظهر أهمية الأداء المالي أيضاً وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال المؤسسات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب، من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للمؤسسات واستثماراتها وفقاً للأهداف العامة للمؤسسات والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة.

وبشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب التالية:

- تقييم ربحية المؤسسة، تقييم سيولة المؤسسة، تقييم تطور نشاط المؤسسة، تقييم مديونية المؤسسة.

- تقييم تطور توزيعات المؤسسات وتقييم تطور حجم المؤسسة.¹

المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في الأداء المالي

تواجه المؤسسة خلال القيام بنشاطها عدة مشاكل وصعوبات قد تعرقلها في أداء وظائفها مما يدفع بالمسيرين إلى البحث عن مصادر هذه المشاكل وتحليلها واتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها، هذا ما تهدف إليه عملية التقييم المالي للمؤسسة حيث تعمل على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة لمعرفة أهم العناصر والعوامل المؤثرة على الأداء المالي داخلها.

1-العوامل الداخلية الإدارية والفنية المؤثرة على الأداء المالي

وتتلخص بالآتي²:

¹- عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس و تقييم – دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة (2002-2000) ،مذكرة ماجستير ،منشورة تخصص تسيير المؤسسات الصناعية ،جامعة محمد خيضر ببسكرة ، الجزائر ، 2001-2002، ص35.

²- محمد محمود الخطيب ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ، 48-49.

1-1- الهيكل التنظيمي

هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالمؤسسات وأعمالها ففيه تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات، حيث يتضمن الهيكل التنظيمي الكثافة الإدارية وهي الوظائف الإدارية في المؤسسات فنجد التمايز الرأسي وهو عدد المستويات الإدارية في المؤسسات والتمايز الأفقي فهو عدد المهام التي نتجت عن تقسيم العمل والانتشار الجغرافي من عدد الفروع والموظفين.

ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المؤسسات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها، ومن ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في المؤسسات والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل للإدارة اتخاذ القرار بأكثر فاعلية.

1-2- المناخ التنظيمي

هو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار وأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري ويقصد بوضوح التنظيم إدراك العاملين مهام المؤسسة وأهدافها وعملياتها ونشاطاتها مع ارتباطها بالأداء، وأما اتخاذ القرار فهو أخذه بطريقة عقلانية وتقييمها ومدى ملائمة المعلومات لاتخاذها وأسلوب الإدارة في تشجيع العاملين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء، أما توجيه يعبر عن مدى تحقيق العاملين مستويات عليا من الأداء.

حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية، وإعطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال المؤسسات.

1-3- التكنولوجيا

هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات ويندرج تحت التكنولوجيا تلبية طلبات المستهلك وفقا للمواصفات التي يرغبها، بالإضافة إلى الإنتاج المستمر وبدفعات كبيرة أيضا. وعلى المؤسسة تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها وذلك راجع لكون التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات والتي لا بد لهذه الأخيرة التكيف معها

واستيعابها وتعديل أدائها وتطويره بهدف الموائمة بين التقنية والأداء، وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تعطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وخفض التكاليف والمخاطرة والتنويع بالإضافة إلى زيادة الأرباح والحصة السوقية.

1-4-الحجم

يقصد بالحجم هو تصنيف المؤسسات إلى صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم حيث يوجد عدة مقاييس لحجم المؤسسة منها: إجمالي الموجودات، إجمالي الودائع، إجمالي المبيعات، أو إجمالي القيمة الدفترية.

2-العوامل الخارجية:

تواجه المؤسسة مجموعة من التغيرات الخارجية التي تؤثر على أدائها المالي حيث لا يمكن لإدارة المؤسسة السيطرة عليها وإنما يمكنها فقط أن تتوقع النتائج المستقبلية لهذه التغيرات ومحاولة إعطاء خطط لمواجهةها والتقليل من تأثيراتها وتشمل هذه العوامل ¹:

1-2-السوق : توجد العديد من الاشكال التي يمكن ان تأخذها أسواق السلع الاقتصادية، تعتمد على

هيكل السوق والسلوك الذي تقوم المؤسسة بإتباعه من اجل تعظيم الأرباح، ويؤثر الأداء المالي من الناحية القانونية للعرض والطلب.

2-2-المنافسة : تلعب دورين وضع محفز للأداء المالي، عندما تواجه المؤسسة التداعيات المنافسة فتحاول جاهدة لتحسين صورتها ووضعها المالي وفي حالة عدم تدارك التداعيات لا تستطيع مواجهة المنافسة وبذلك يتدهور أداءها المالي.

2-3-الايوضاع الاقتصادية :تؤثر بطريقتين:

سلبا :حالة الازمات الاقتصادية كالتضخم يؤثر سلبا على الأداء المالي.

ايجابا :حالة ارتفاع الطلب الكلي أو دعم الدولة لإنتاج ما يؤثر ايجابا.

¹ - قسمة إكرام ،دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية ،مذكرة ماستر ،تخصص فحص محاسبي ،بكرة ،2016،ص18.

المبحث الثاني : المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي

هناك مجموعة من المؤشرات و المعايير المالية لفهم البيانات المالية و التي يمكن إدراجها تحت عدة عناوين ما تتعلق بالتوازن المالي و السيولة و المردودية و التي بها نفس الأداء المالي .

المطلب الأول : مؤشرات التوازن المالي

من أهم الأهداف التي تسعى إليها المؤسسة هو تحقيق توازنها المالي ويعتبر من أهم المبادئ والشروط التي يعتمد عليها في عملية التعامل مع المقرضين، نجد التوازن المالي لهيكل المؤسسة او الذي ينطلق من القاعدة العامة المتمثلة في ضرورة تقابل قيمة مصادر التمويل ومدة وجودها بالمؤسسة مع قيمة الاستعمالات ومدة استعمالها فيها وهذه القاعدة تعطي ثلاث توازنات وهي كالآتي:

1-رأس المال العامل FRNG : يقصد برأس المال العامل حجم الإستثمار المتاح في الموجودات قصيرة الأجل أي الموجودات المتداولة و يعرف برأس المال الصافي الإجمالي و يحسب بالعلاقة التالية : ¹

من أسفل الميزانية :

$$\text{رأس المال العامل الصافي الاجمالي} = (\text{الاصول المتداولة} - \text{الديون القصيرة})$$

من أعلى الميزانية:

$$\text{رأس المال العامل الصافي الاجمالي} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

¹ - Hervéhatin ,toute la finance d'entreprise en pratique ,2eme édition d'organisations ,Paris ,2003,PP,76-80

2-الاحتياج في رأس المال العامل BFR

هي احتياجات التمويل الناشئة بفعل دورة الاستغلال وخارج الاستغلال، وذلك بسبب الاختلاف الزمني بين التدفقات الحقيقية والتدفقات التمويلية الموافقة ويعرف بالعلاقة التالية:

$$\text{الاحتياج في رأس المال العامل} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{النقدية}) - (\text{الديون قصيرة الأجل} - \text{السلفات البنكية})$$

3-الخزينة الصافية TN :

فالخزينة هي مجموعة الأموال السائلة التي تحت تصرف المؤسسة، لذلك فهي على درجة كبيرة بالنسبة للمؤسسة للتعبير عن توازن المالي و سيولتها. ويمكن أن تأخذ ثلاث حالات هي: خزينة سالبه و هذا يدل على أن احتياج رأس المال العامل يفوق رأس المال العامل و هذا دليل على عدم التوازن المالي للمؤسسة، و يفرض عليها هذا الاختلال الاقتراض و الذي قد يكون مكلفا جدا أو الرفع من قيمة رأس المال العامل و ذلك بالتنازل عن بعض عناصر القيم الثابتة أو زيادة الأموال الدائمة. و في بعض الأحيان يؤدي هذا الاختلال إلى الإفلاس. خزينة موجبة تعني أن رأس المال العامل يفوق احتياج رأس المال العامل و هذا دليل على التوازن المالي للمؤسسة، و لكن كلما كان الفرق كبيرا دل ذلك على توفر المؤسسة على سيولة مفرطة تؤثر سلبا على مردودية المؤسسة إن لم تستغل في استثمارات جديدة. خزينة معدومة و تعني أن رأس مال عامل و احتياج رأس مال عامل متساويين، و هذا يدل على توازن مالي مثالي لأن المؤسسة تستطيع مواجهة احتياجات التمويل و في نفس الوقت لا تتوفر على أموال سائلة ستجمد إن وجدت.¹ و تعرف بالعلاقة التالية.

$$\text{الخزينة الصافية} = (\text{رأس المال العامل الصافي الإجمالي} - \text{الاحتياج في الرأس المال العامل})$$

المطلب الثاني : مؤشرات السيولة

تقيس نسب السيولة الملاءة المالية للمؤسسة في المدى القصير أي مقدرة المؤسسة على تسديد لالتزامات المالية قصيرة الأجل وبالتالي تظهر إلى أي مدى تكون المطلوبات المتداولة مغطاة بموجودات يمكن تحويلها إلى نقد في فترة زمنية، تعادل تقريبا فترة استحقاق المطلوبات المتداولة، إن عدم وجود سيولة كافية لدى المؤسسة يؤدي إلى زيادة مخاطرتها المالية و تشمل ما يلي :²

¹-عادل عشي، مرجع سبق ذكره، ص 56.

²-نسرين رايس ، حنان حمزة ، دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي ، دراسة حالة مؤسسة الإسمنت بسكرة ، مذكرة ماستر ، تخصص مالية المؤسسة ، جامعة العربي التبسي ، تبسة ، 2016-2017، ص ص 40-41.

1-نسبة التداول

وتظهر هذه النسبة درجة تغطية الأصول المتداولة، وبالتالي فإنها تعمل على قياس التوازن المالي، أي تحقيق التناسق بين الاستخدامات قصيرة الأجل والمصادر المالية قصيرة الأجل، وبكلمة أخرى أن تكون لدى المؤسسة المقدرة المالية لمواجهة الالتزامات المالية فوراً لضمان استمرار النشاط.

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

2-نسبة السيولة

ولغرض تلافي عيوب نسبة التداول باعتبار العناصر المكونة لها تضم حسابات بطيئة التحول إلى نقد، يتم إعداد نسبة السيولة التي تظهر إمكانية المؤسسة على تسديد التزاماتها بالاعتماد على الموجودات المتداولة السريعة التحويل إلى نقد، ولغرض الوصول إلى هذه النسبة التي تقيس الإمكانية السريعة لتسديد الالتزامات.

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - (\text{المخزون} + \text{المصاريف المدفوعة مقدما})}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

3-النسبة السريعة أو الفورية

تهتم هذه النسبة بالأصول الأكثر سيولة و توضح هذه النسبة مقدار النقد المتاح لدى المؤسسة في وقت معين لمواجهة الالتزامات القصيرة الأجل فتقيس السيولة دون أن تأخذ بعين الاعتبار القيم المحققة و المخزونات.

$$\text{نسبة الخزينة الفورية} = \text{القيم الجاهزة} / \text{ديون القصيرة الأجل} .$$

المطلب الثالث : مؤشرات المردودية

و تتمثل هذه المؤشرات في :¹

1-المردودية التجارية : هي المردودية التي تحققها المؤسسة من خلال مجموع مبيعاتها، حيث تعكس الربح المحقق من المبيعات الصافية وتعرف بالصيغة الرياضية التالية:

¹ - بن خروف جليلة ، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و اتخاذ القرارات ، مذكرة ماجستير ، جامعة أحمد بوقرة ، الجزائر ، 2009 ، ص 86.

$$\text{المردودية التجارية} = (\text{نتيجة الدورة الصافية} \div \text{رقم الأعمال السنوي الصافي})$$

2- **المردودية الاقتصادية:** تقيس الفعالية الاقتصادية في استخدام الأصول المتاحة للمؤسسة، أي تقيس قدرة الأصول الاقتصادية على تحقيق فوائد في إطار النشاط الاستغلالي دون اعتبار لشروط التمويل سياسات الاستثمار والتمويل وتعرف بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية الاقتصادية} = (\text{الفائض الاجمالي للاستغلال} \div \text{مجموع الاصول})$$

3- **المردودية المالية:** مقياس لقدرة المؤسسة على تحقيق ارباح صافية كافية لضمان استمرار نشاطها وتهتم بإجمالي نشاط المؤسسة وتدخل في مكوناتها كافة العناصر وتعرف بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية المالية} = (\text{نتيجة الدورة الصافية} \div \text{الاموال الخاصة})$$

المبحث الثالث : أهمية التدقيق الداخلي في تقييم الأداء المالي

يساهم التدقيق الداخلي في كشف الثغرات الموجودة في الأداء المالي للمؤسسة، كما أنه يلعب دوراً كبيراً في تحقيق لأهداف الأداء المالي، من خلال تقرير المدقق الداخلي الذي يكون بمثابة مرجع للمسيرين في المؤسسة.

المطلب الأول : دور التدقيق الداخلي في تحقيق أهداف الأداء المالي

لتحقيق أهداف الأداء المالي يجب على المؤسسة أن تستخدم الموارد المتاحة بكفاءة وفاعلية وهذا ما تتكفل به عملية التدقيق الداخلي عن طريق الحماية والبناء.

أولاً : التدقيق الداخلي عن طريق الحماية

حيث يتم القيام بأعمال الفحص والمطابقة بين الأداء الفعلي والمخطط مسبقاً لكل الأجل¹:-
-التأكد من الموائمة بين القياس، السياسات، الخطط والإجراءات.
-حماية أصول المؤسسة.

-التأكد من سلامة المعلومات والبيانات المسدلة.

1-التأكد من الموائمة بين القياس، السياسات، الخطط والإجراءات

عند وضع المؤسسة للأهداف التي تسعى لبلوغها أو لتحقيقها يجب عليها التحكم الدقيق في مختلف السياسات والإجراءات بطريقة صارمة ويتطلب ذلك التحديد الجيد المخطط من أجل بلوغ الأهداف المرجوة.

2-حماية أصول المؤسسة

تحتوي أصول المؤسسة على استثماراتها التي تساعد في عملية الإنتاج (المباني، المخزونات، معدات وأدوات...إلخ)، ويهدف نظام الرقابة الداخلية إلى المحافظة على ممتلكات المؤسسة والحفاظ على سلامة تلك الأصول المادية.

3-التأكد من سلامة المعلومات والبيانات المسجلة

تعتمد الرقابة الداخلية على دقة ونوعية المعلومات المقدمة والمتصلة بالوثائق المحاسبية، فالمعلومات التي تعطيها المؤسسة لمحيطها الخارجي تعكس وتبين وضعيتها وصورتها أمامه وهذه المعلومة لا بد أن تكون مبنية على أساس توقيت الحصول ومدى تمثيلها للواقع.

¹-سعودي مبروك رياض، دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستير ، غير منشورة ، تخصص تدقيق محاسبي ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2012، ص ص 39-40.

ثانيا :التدقيق الداخلي عن طريق البناء

يمثل التدقيق الداخلي على أنه وظيفة رقابية علاجية وإرشادية، إذ يتم اقتراح الخطوات اللازمة لتصحيح نتائج الفحص والمطابقة وتقديم النصح للإدارة من أجل إتخاذ قرارات سليمة وفعالة وعلى ذلك يعمل المدقق الداخلي على فحص، مراجعة، تحديد وتحليل النتائج الايجابية والسلبية، ووضع الحلول لها والقيام بعملية التشخيص الممكنة، أي يتم تحديد نقاط القوة والضعف ورفع كل هذا بتوصيات ومقترحات إلى الإدارة، بالإضافة إلى مراجعة العمليات المحاسبية والمالية يقوم المدقق الداخلي بما يلي¹:

-التحقق من مدى الالتزام بالسياسات، الإجراءات والخطط والموضوعة.

-التحقق من حماية الأصول.

-اقتراح ما من شأنه تطوير وتحسين الأداء المالي.

كما يمكن أن نقسمها بحسب ما يصبو المدقق الداخلي إلى تحقيقه إلى مداخل مختلفة:

-مدخل التدقيق الداخلي مدى الالتزام.

-مدخل التدقيق الداخلي للعمليات.

1-مدخل التدقيق الداخلي لمدى الالتزام

تهدف عملية التدقيق من هذا المدخل إلى التحقق إذا ما كان العاملون في المستويات الإدارية المختلفة قد التزموا بنص الأوامر والتعليمات الصادرة عن الإدارة العليا واتبعوا الإجراءات المناسبة في تنفيذ واجباتهم، ويتم هذا التدقيق من خلال ثلاث مستويات هي:

1-1-مستوى التحقق

بموجب هذا المستوى يبحث المدقق عن أدلة وبراهين تثبت صحة أية عملية يدققها، ويحرص المدقق هنا على جمع معلومات عن أعمال المؤسسة من جهة خارجية محايدة مثل:

- شهادة الرصيد الصادرة عن البنوك.

-رسائل وأجوبة المدينين والدائنين.

-إعادة تقييم الممتلكات من قبل متخصصين.

¹- سعودي مبروك رياض، مرجع سبق ذكره ، ص ص ، 40-41.

1-2- مستوى التدقيق المستندي

يعتمد المدقق في هذا المستوى على المستندات التي تثبت صحة القيود والمطابقة القانونية للشروط والواجب اتباعها في المعاملات والعمليات، وبموجب هذا المستوى لا يفحص المدقق أكثر من السجلات، الدفاتر والوثائق.

1-3- مستوى تدقيق النظم

يركز المدقق وفقا لهذا المستوى على النظام نفسه، فيأخذ كل نظام على حدى، ويفحصه وقيمه ويحاول ربطه مع النظم الأخرى، وذلك للتحقق من أن النظم الموضوعة تعمل بشكل صحيح، وأنها تحقق الغرض الذي وضعت من أجله وأنها لا تتعارض مع الأهداف.

2- مدخل تدقيق العمليات

يسعى المدقق في تدقيقه للعمليات إلى الحصول على أدلة وقناعات تثبت إرتفاع كفاية العمليات وفعالية السياسات، الإجراءات ووسائل الرقابة المتبعة لتدعيم كفاءة تلك العمليات وبشكل أساسي فإن هذا التدقيق يشتمل على فحص وتقييم الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة يتبع المدقق الداخلي في تدقيق العمليات مستويين لتحقيق غايات التدقيق وهما:

1-2- المستوى التنظيمي

يركز المدقق الداخلي في هذا المستوى اهتماماته على الوحدة التنظيمية، حيث يخضع جميع عملياته وأنشطته لتدقيقه، تحليله وتقييمه، ويشمل فحصه تدقيق الأهداف، الخطط، الأساليب وإجراءات هذه الوحدة، لكنه لا يخرج بفحصه عن الحدود التنظيمية لهذه الوحدة.

2-2- المستوى التوظيفي

يتبع المدقق الداخلي في هذا المستوى أو النشاط محل التدقيق من بداية العملية أو النشاط إلى نهايته، وحتى وإن اخترقت إجراءات هذه العملية الحدود التنظيمية للوحدات المختلفة، فالعمليات كثيرا ما تشترك في انجازاته أكثر من وحدة تنظيمية، وعلى المدقق أن يقوم بفحص جميع الإجراءات التي تمت في المراحل التي قطعها في مختلف الوحدات التنظيمية، ومن أمثلة العمليات التي تراجع عمليات الشراء والبيع وإصدار الأوراق المالية.

المطلب الثاني : دور تقرير المدقق الداخلي في تحسين الأداء المالي

يعد تقرير المدقق الداخلي من آخر خطوات مهمة التدقيق تقريبا في المؤسسة الاقتصادية، وحتى يكون التقرير مرآة عاكسة لوضعية المؤسسة الفعلية يجب أن يقوم المدقق الداخلي بوظيفته على أكمل وجه وأن يتحلى بالنزاهة ويتصف بالكفاءة والموضوعية، أي أن يبدي رأيه الفعلي بشكل محايد، دون التحيز لأحد الأطراف على حساب الآخر، وذلك لمساعدة الجهات التي سيرفع لها التقرير مع الأخذ بعين الاعتبار كل التوصيات والاقتراحات ومحاولة تصحيح ما تم الكشف عنه. حيث يمكن تعريف التقرير على أنه " : عرض لمعلومات جديدة أو تحديد لقرار أتخذ في الماضي وتوصية باتخاذ قرار مستقبلا."

كما أن للتقرير معايير تقيد المدقق الداخلي يجب عليه اعتمادها عند إعداد التقرير النهائي أهمها: - يجب إعداد تقرير مكتوب وموقع بعد اكتمال عملية التدقيق. - لا بد من مناقشة النتائج والتوصيات مع المستويات الإدارية المعنية قبل إصدار التقرير النهائي المكتوب.

- لا بد من إدراج تحسينات مستقبلية وتوصيات بالعملية التصحيحية اللازم ضمن التقرير.

- يجب أن تعرض التقارير الغرض، النطاق والنتائج.

- على مدير التدقيق الداخلي أن يفحص ويقيم التقرير قبل إصداره.

- يجب أن تتصف التقارير بالموضوعية، الوضوح والاختصار.

كما أن تصميم تقرير المدقق الداخلي يتأثر بعدة خصائص أهمها:

المنفعة : حيث يجب أن يحقق التقرير هدفا معينا في خدمة الإدارة، ولا بد أن تعرض المعلومات في التقارير بشكل مختصر، مفيد يحث المدير على اتخاذ القرارات الملائمة.

الشكل الملائم : لا بد أن تكون التقارير واضحة، سهلة القراءة والفهم، بالإضافة إلى الثبات حيث من اللازم أن تعد التقارير ضمن ثلاث مراحل :مرحلة التخطيط لعدد التقارير التي سيتم إصدارها في المرحلة النهائية، والمرحلة الثانية والتي تكون بالتزامن مع عملية التدقيق الداخلي، ومن خلالها يتم كتابة الملاحظات والتوصيات أولا بأول¹.

¹ - قسمة إكرام ،مرجع سبق ذكره ،ص ص 58-59

أما المرحلة الأخيرة فهي مرحلة جمع الأجزاء المختلفة عن التقرير في وثيقة موحدة ومنسقة ومرتبطة.

بعدما يقوم المدقق الداخلي بكل الخطوات من تدقيق وفحص وكذا تقييم لنظام الرقابة الداخلية وفحص الحسابات والقوائم المالية، يقوم بإعداد التقرير الذي يضم نتائج ما قام به، ويكون موجهًا لإدارة المؤسسة، للإطلاع على الملاحظات والتوصيات والاقتراحات، فيما يخص الأداء المالي وكذا تحسينه والذي يكون مرفقًا بعدد من أدلة الإثبات.

حيث أن المدقق الداخلي من خلال هذا التقرير يسعى إلى الإبلاغ عن الملاحظات والتوصيات الناتجة عن عملية التدقيق الداخلي إلى الإدارة العليا والتأثير على عملية اتخاذ القرار، بالإضافة إلى إبداء رأيه من خلال التوصيات اللازمة لتطوير إجراءات العمل ونقل المعلومات والأفكار وتبادلها، ومن ثم تحديد الأعمال التي قام بها أعضاء مهمة التدقيق الداخلي.

وعليه فمن خلال تقرير التدقيق الداخلي يتم تقديم معلومات تمتاز بالمصداقية والموثوقية، وهذا ما يؤثر ويؤدي إلى اتخاذ قرارات سليمة، وتحسين الأداء من خلال مقارنة أداء المؤسسة سواء كان مع المؤسسات المماثلة، باعتبار المؤسسة تنشط في محيط تنافسي، أو مقارنة المؤسسة بنفسها بسنوات سبقت السنة الحالية.

المطلب الثالث : دور التدقيق الداخلي في اتخاذ القرار المالي

تمثل عملية اتخاذ القرار المالي جانبًا هامًا في العملية الإدارية، بحيث أصبحت مبنية على أسلوب علمي حتى تكون القرارات أكثر دقة، وتساهم في حل المشاكل الإدارية.

أولاً : تعريف وأنواع القرار المالي

1-تعريف القرار المالي

"هو اختيار بديل من بدائل كثيرة، من أجل الوصول إلى هدف وحل مشكلة وانتهاز فرصة."

2-تعريف اتخاذ القرار المالي في المؤسسة الاقتصادية" هي مجمل الإجراءات والخطوات

والأسس التي تعمل بطريقة علمية دقيقة وتحليلها لتشغيل البدائل الممكنة، من أجل تحقيق هدف

معين، بحيث يترتب على هذه العملية البديل الأمثل وهو القرار الذي يخدم المؤسسة الاقتصادية"¹

¹- أيمن الشنطي وآخرون، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار البداية ناشرون وموزعون، طبعة أولى، عمان، 2010 ، ص 21-29.

3-أنواع القرارات المالية

تتمثل أنواع القرارات المالية في:¹

أ - قرار الاستثمار

هو القرار المتعلق بكيفية استخدام المؤسسة للموارد المتاحة لها لاقتناء مختلف أنواع موجوداتها.

ب -قرار التمويل

هو القرار متعلق بكيفية اختيار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة للمؤسسة لتمويل الاستثمار في موجوداتها.

ج - قرار توزيع الأرباح

تتضمن سياسة توزيع الأرباح لتحديد النسبة التي سيتم دفعها نقدا للمساهمين، والأرباح التي سيتم دفعها على شكل أسهم كما تتضمن العمل على استقرار معدلات التوزيع على المدى الزمني.

ثانيا :مساهمة التدقيق الداخلي في سير عملية اتخاذ القرار المالي

هناك مساهمة للتدقيق الداخلي في كل خطوة من خطوات اتخاذ القرار، والتي سوف يتم التطرق لها بالتفصيل مع الوقوف على أهمية التدقيق الداخلي في كل مرحلة من هذه المراحل.

1-تحديد المشكلة

إن تحديد المشكلة يساعد على القيام بتحليل نوع المشكل لإيجاد الحل المناسب لها، ويكمن دور المدقق الداخلي في هذه المرحلة من مراحل اتخاذ القرار، كونه يكشف عن الانحرافات والأخطاء ويدرجها في تقريره لتظهر بذلك في شكل مشكلات على الأطراف المعنية حلها وأخذها بعين الاعتبار وذلك لاتخاذ القرار الأنسب.

كما أن عملية اتخاذ أي قرار أصلها وجود مشكلة وبالتالي هي أهم شيء حيث بوجودها يكون هناك حاجة لصنع القرار، ولكن في نفس الوقت يجب التأكيد على أهمية الأهداف، حيث أن هذه الأخيرة هي التي تحدد طبيعة وحجم المشكلة.

2-إيجاد البدائل

إن من العناصر الجوهرية لوجود القرار أن يكون هناك مشكلة تتطلب حالة معينة، وأن يكون أكثر من حل، أي حلول متعددة تطرح للنقاش، ومن بين هذه البدائل توصيات واقتراحات المدقق

¹ - المرجع نفسه، ص ص 21-29.

الداخلي المدرجة أيضا في تقريره، ويتم دراستها وتقييمها حتى اختيار الحل الأفضل الأكثر ملائمة، مع العلم أن لكل بديل عيوباً ومزايا.

تعد الحلول أو البدائل مجموع الوسائل والإمكانيات المتاحة لمتخذ القرار، والملائمة بدرجات متفاوتة فيما بينها، لحل مشكلة محل القرار¹.

3-تقييم البدائل

عندما يتضح للمدير البدائل المتاحة وجب بعد ذلك أن يقوم بتقييم كل بديل في النقاط التالية:

-إمكانية تنفيذ البديل ومدى توافر الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة.

-تكاليف تنفيذ البديل ومدى الكفاية التي يحققها من حيث الاقتصاد، السرعة والإتقان.

-أثار تنفيذ البديل على العمل داخل المؤسسة أو خارجها في المجتمع ككل.

-الآثار النفسية والاجتماعية للبديل.

-مناسبة الوقت والظروف لتبنى هذا البديل.

ومن الطبيعي أن نجاح المدير في تقييمه للبدائل أمر يتوقف على مدى صدق وحداثة البيانات التي

يجب أن يحاط بها، ومن أهمها تقرير المدقق الداخلي، وعلى مدى وصول هذه المعلومات في

الوقت المناسب قبل إصدار القرار².

4-الاختيار بين البدائل

تتم مقارنة البدائل من حيث المزايا والعيوب ثم اختيار البدائل الأفضل والأحسن طبقاً للنواحي التي ذكرت في مرحلة التقييم، ويتوقف الاختيار على كفاءة وقوة شخصية متخذ القرار، وقدرته على التصرف السليم، وحالته النفسية والظروف المحيطة بالعمل، ويتطلب هذا خبرة ودراسة علمية، ولكن لا يمكن للمدقق الداخلي في هذه المرحلة التدخل في القرار الذي يراه الطرف المعني مناسباً.

5-تنفيذ القرار المالي

بعدما حدد متخذ القرار البديل الأفضل من بين البدائل التي تم تقييمها، يصل إلى مرحلة التنفيذ، وهو وصول القرار إلى من سيقوم بتنفيذه على أرض الواقع ولنجاح عملية تنفيذ القرار المالي لا بد من توفر بعض الشروط من أهمها ما يلي¹ :

1- أحمد نقاز، مقدم عبرات، مرجع سابق، ص ص، 14-15.

2- هاني خلف الطراونة، نظريات الإدارة الحديثة ووظائفها، دار أسامة للنشر والتوزيع، طبعة أولى، عمان، 2012، ص، 189.

- أن يكون القرار قابلاً للتنفيذ للإمكانيات الموجودة.
- أن يلقي القرار حماساً ومساندة وتأييداً من قبل المنفذين.
- أن يكون القرار واضحاً للأهداف التي يسعى لتحقيقها.
- أن يرفع القرار معنويات العاملين على تنفيذه ومن لهم علاقة به.

6- المتابعة والتقييم

إن المؤسسة الفعالة تقوم بالقياس الدوري لتبلغ عن النتائج التي يتم التوصل إليها ومقارنتها بالنتائج التي كان يرجى تحقيقها، فإن وجد انحراف وجب إجراء بعض التغييرات التي تكفل تحقيق التوازن، ومن هنا يتضح مدى أهمية تحديد الأهداف والتي بموجبها يتم التقييم وبالتالي التدقيق، وفي حالة عدم توافق النتائج المطلوبة يجب إحداث بعض التغييرات ربما في البديل الذي تم اختياره، أو في مراحل تنفيذه أو حتى إعادة صياغة أو تغيير الأحداث لو وجد أنه من غير الممكن تحقيقها.

وفي هذه الحالة يجب إعادة صياغة نسق صنع القرار بالكامل وتصحيح مساراته أي حتى يتسنى تحقيق الأهداف المسطرة مسبقاً في هذه الخطوة بالذات ليزداد أهمية دور التدقيق الداخلي في جميع المراحل أو الخطوات السابقة من تحديد المشكلة ثم البدائل الأمثل، هذا من شأنه أن يجعل قسم التدقيق يسهر على التطبيق الجيد لهذا القرار، وتعمل على توريد المعلومات الوافية حول هذه القرارات المتخذة، حيث نستنتج من كل هذه الخطوات أن التدقيق الداخلي له دوراً رئيسياً في كل خطوة.

¹ - أحمد نقاز، مقدم عبيرات، مرجع سابق، ص ص 17-20.

خلاصة الفصل الثاني

يعمل التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية على تحسين الأداء المالي بطريقة غير مباشرة، وذلك من خلال تحقيق أهداف مهمة التدقيق الداخلي، وتوصيات المدقق الداخلي التي يتضمنها التقرير، والتي تؤدي في النهاية إلى المساهمة في تحديد القرارات الأنسب والأمثل من أجل تطبيقها.

الخاتمة

الخاتمة

من أهم أهداف المؤسسة الاقتصادية هي الاستمرارية والبقاء، خصوصا في ظل التحديات التي تواجهها ضمن محيطها، وهذا ما أدى إلى ضرورة وجود وظيفة جوهرية جديدة داخل الهيكل التنظيمي، المتمثلة في وظيفة التدقيق الداخلي والذي يعتبر بمثابة مراقبة ذاتية تضمن حماية ممتلكاتها من خلال اكتشاف الأخطاء أو الإهمال أو حتى العش والتلاعب.

حيث أن نجاعة المؤسسة الاقتصادية تكمن في نجاح أنظمة تقييم أدائها بشكل عام وأدائها المالي بشكل خاص، باعتباره المرآة العاكسة لتقييم الأداء الفعلي مقارنة بالأداء المخطط له في المؤسسة و بالتالي اتخاذ قرارات لسليمة أو تصحيح قرارات متخذة مسبقا كما جاء في الفصل الأخير من الدراسة.

إن العلاقة علاقة تأثير وتأثر بشكل غير مباشر حيث توصلنا إلى التدقيق الداخلي يساهم في تحسين الأداء المالي للمؤسسة من خلال العمل على تصحيح القرارات المتخذة سابقا والتي من المحتمل أن تكون خاطئة واتخاذ القرارات السليمة الجديدة.

اختبار الفرضيات :

- الفرضية الأولى صحيحة ذلك لأن التدقيق الداخلي دور جوهري في تحسين الأداء المالي من خلال إتخاذ القرارات المالية الجيدة .
- الفرضية الثانية صحيحة ،حيث أن الأداء المالي تعتبر الأداة العاكسة لنشاط المؤسسات ،حيث يقوم بقياس مدى التوصل الى تحقيق الأهداف المسطرة مسبقا .
- الفرضية الثالثة صحيحة ،حيث ان التحقيق الداخلي يعمل اكتشاف الانحراف و تحصيلها للحفاظ و حماية ممتلكات المؤسسة من التلاعب و الأخطاء كما أنه يحسن من الأداء المالي بطريقة غير مباشرة .

نتائج الدراسة:

- لا يمكن للإدارة الاستغناء عن مهام المدقق الداخلي باعتباره نشاط استشاري مستقل موضوعي مصمم للكشف عن نقاط القوة والضعف في المؤسسة.
- الأداء وسيلة خدمية لقياس الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية و الصناعية .
- يمثل التدقيق الداخلي أحد أهم الركائز التي تعول عليها المؤسسة في التأكيد فحص صحة القوائم المالية مما يؤدي في النهاية إلى رفع مستوى الالتزام لدى جميع الموظفين في المؤسسة و التأثير بشكل إيجابي على أدائها المالي من خلال اتخاذ القرارات المالية الجيدة.
- حتى يكون المحقق الداخلي مستقل و موضوعي في عمله يجب أن يكون قسم التحقيق الداخلي مستقل عن الأنشطة التي يدقوها.

-يساهم التدقيق الداخلي في تحسين النسب المالية و مؤشرات التوازن المالي في المؤسسة من خلال منع و بتقليل حدوث الأخطاء و تقديم نصائح للعاملين و الإدارة و الحد من الاسراف و الضياع مما يزيد في ربحية و مردودية المؤسسة و بالتالي تحسين مؤشرات الأداء المالي .

الاقتراحات :

- اشراك المدقق الداخلي في اتخاذ القرارات داخل المؤسسة نظرا للدور المهم الذي يلعبه في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة .
- منح المدقق الداخلي كافة الصلاحيات من إفصاحات عن المعلومات الصادقة و المعبرة عن الوضع المالي للمؤسسة .
- التقيد بتنفيذ ما جاء به تقرير المدقق الداخلي حرفيا .
- وضع مصلحة مستقلة للتدقيق الداخلي في المؤسسة
- خلق ثقافة الكل مراقب و الكل يراقب داخل المؤسسة .

افاق الدراسة :

- دور التدقيق الداخلي في الحد من الفساد المالي للمؤسسات الاقتصادية .
- دور التدقيق الداخلي في ضبط جودة الأداء .

قائمة المراجع

1-الكتب :

1-1-بالعربية :

1. السعيد فرحات جمعة ،الأداء المالي لمنظمات الأعمال ،دار المريخ للنشر ، الرياض ،2002.
2. أيمن الشنطي وآخرون، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار البداية للنشر و التوزيع ، عمان،2010 .
3. خالد أمين عبد الله ، علم تدقيق الحسابات ، صاحب النظرية و العلمية ، جار وائل للنشر ، الطبعة الخامسة ،2010 ، عمان.
4. سعود الحايدي ،تدقيق الحسابات ، دار هون للنشر و التوزيع ، عمان، 2012.
5. فتحي رزق السرافري و آخرون ، الاتجاهات الحديثة في الرقابة و التدقيق الداخلي ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، 2002.
6. علي فضالة أبو الفتوح ، التحليل المالي إدارة الأموال ، دار الكتب العلمية للنشر و التوزيع ،1999.
7. محمد السيد سرايا ، أصول وقواعد المراجعة و التدقيق الشامل ، دار النشر و التوزيع ، مصر ،2007.
8. محمد الكرفي ، موازنة الأداء و آليات استخدامها في وضع و تقسيم موازنة الدولة ، الأردن ،2015.
9. محمد محمود الخطيب ، الأداء المالي و اثره على عوائد الأسهم ،دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان ،2010.47، مصطفى يوسف كافي ، تدقيق الحسابات في ظل البيئة الالكترونية و اقتصاد المعرفة ،مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ،عمان الأردن.
10. هاني خلف الطراونة، نظريات الإدارة الحديثة ووظائفها، دار أسامة للنشر والتوزيع، طبعة أولى، عمان، 2012.
11. وصفي عبد الكريم الكساسية ، تحسين فعالية المؤسسة من خلال تكنولوجيا المعلومات ، دار اليازوري للنشر و التوزيع ، عمان ،2011.

2-1 بالفرنسية :

- 1-Hervéhatin ,toute la finance d'entreprise en pratique ,2eme édition d'organisations ,Paris ,2003.

2-المذكرات و الاطروحات :

1. بن خروف جليلة ، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و اتخاذ القرارات ، مذكرة ماجستير ، جامعة أحمد بوقرة ، الجزائر ، 2009.
2. سعاد شكري معمر ، دور المراجعة المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية ، مذكرة —ماجستير ، تخصص مالية المؤسسة ، جامعة أحمد بوقرة ، بومرداس ، 2009
3. سعودي مبروك رياض ، دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، مذكرة ماستر ، غير منشورة ، تخصص تدقيق محاسبي ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2012.
4. عادل عشي ، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس و تقييم — دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة (2001-2002) مذكرة ماجستير ، منشورة تخصص تسيير المؤسسات الصناعية ، جامعة محمد خيضر ببسكرة ، الجزائر ، 2001.
5. عبد الواحد محمد ، محاولة لتقييم حوكمة نظم المعلومات من خلال التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، قسم العلوم التجارية ن جامعة محمد خيضر ، بسكرة .
6. قسمية إكرام ، دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية ، مذكرة ماستر ، تخصص فحص محاسبي ، بسكرة ، 2016
7. كمال محمد سعيد الرنة ، مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة ، مذكرة ماجستير ، منشورة ، محاسبة و تمويل ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، فلسطين ، 2009.
8. لطفي شعباني ، المراجعة الداخلية مهمتها ومساهماتها في تحسين تسيير المؤسسة ، مذكرة الماجستير ، منشورة ن تخصص إدارة أعمال ، جامعة الجزائر ، 2003-2004.
9. نسرين رايس ، حنان حمزة ، دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي ، دراسة حالة مؤسسة الإسمنت بسكرة ، مذكرة ماستر ، تخصص مالية المؤسسة ، جامعة العربي التبسي ، تبسة ، 2016-2017.

3-مقالات :

1. أحمد نقاز ، مقدم عبيرات ، المراجع الداخلية كأداة فعالة في اتخاذ القرار ، مجلة الأكاديمية العربية ، الدنمارك ، العدد 02 ، 2007.

4-المؤتمرات :

1. أحمد حلمي جمعة ،دار الإدارة لتطوير المعرفة في مهنة التدقيق الداخلي و تأثيره على دور المدقق الداخلي ، ورقة بحثية في المؤتمر العلمي السنوي الثالث ،جامعة الزيتونة ، الأردن 29/27 أفريل 2004.

5-القوانين و المراسيم :

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد الثاني ، القانون 01-88 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 م.
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد الثاني و العشرون ، القانون 01-91،الصادر بتاريخ 27جانفي 1991 م.